

بعد خسارة الانتخابات.. بنكيران يطالب العثماني بالاستقالة

الخميس 9 سبتمبر 2021 12:07 م

دعا الأمين العام السابق لحزب "العدالة والتنمية" المغربي "عبد الإله بنكيران"، الخميس، إلى استقالة أمينه العام الحالي "سعد الدين العثماني"، إثر "هزيمة مؤلمة" للحزب في الانتخابات البرلمانية التي أُجريت الأربعاء.

وقال "بنكيران" في رسالة حملت توقيععه عبر صفحته على فيسبوك: "بصفتي عضواً بالمجلس الوطني للحزب (بمثابة برلانه)، وانطلاقاً من وضعي الاعتباري كأمين عام سابق للحزب، وبعد اطلاعي على الهزيمة المؤلمة التي مني بها حزبنا بالانتخابات المتعلقة بمجلس النواب، أرى أنه لا يليق بحزبنا في هذه الظروف الصعبة إلا أن يتحمل السيد الأمين العام مسؤوليته ويقدم استقالته من رئاسة الحزب".

وأضاف: "وسيكون نائب الأمين العام ملزماً بتحمل مسؤولية رئاسة الحزب إلى أن يُعقد المؤتمر (العام للحزب) في أقرب الآجال الممكنة للنظر في أفق مواصلة الحزب تحمل مسؤوليته في خدمة الوطن من موقعه الجديد".

وتولى "العثماني" منذ عام 2017 قيادة الأمانة العامة للحزب خلفاً لـ "بنكيران"، ومن المقرر أن تنتهي ولايته في وقت لاحق من العام الجاري.

وفشل "العثماني"، رئيس الحكومة المنتهية ولايتها، في الاحتفاظ بمقعده البرلماني عن دائرة "الرباط المحيط" بالعاصمة.

وللمرة الأولى في تاريخ المملكة، ترأس "العدالة والتنمية" (مرجعية إسلامية) الحكومة منذ عام 2011، إثر فوزه في انتخابات ذلك العام، والانتخابات التالية عام 2016.

لكن بعد فرز 96% من أصوات انتخابات الأربعاء، حل الحزب في المرتبة الثامنة بحصوله على 12 مقعداً فقط (من أصل 395)، مقارنة بـ 125 مقعداً حصدها في انتخابات 2016.

وأعلن وزير الداخلية، "عبدالوافي لفتيت"، فوز حزب "التجمع الوطني للأحرار" (ليبرالي-مشارك في الائتلاف الحكومي) بـ97 مقعدا تصدر بها نتائج انتخابات مجلس النواب (الغرفة الأولى للبرلمان).

فيما احتل حزب "الأصالة والمعاصرة (ليبرالي - أكبر أحزاب المعارضة) المرتبة الثانية بـ82 مقعدا، ثم "الاستقلال" (يمين - معارض) بـ78 مقعدا، و"الاتحاد الاشتراكي" (يسار-مشارك في الائتلاف الحكومي)، بـ35 مقعدا.

وفي المرتبة الخامسة، حل حزب "الحركة الشعبية" (يمين - مشارك في الائتلاف الحكومي)، بـ26 مقعدا، ثم "التقدم والاشتراكية" (يسار - معارض) بـ20 مقعدا، وسابعا "الاتحاد الدستوري" (يمين - مشارك بالائتلاف الحكومي) بـ18 مقعدا.

وبلغت نسبة المشاركة في الانتخابات البرلمانية والبلدية المتزامنة التي عُقدت الأربعاء، 50.18%، وفق وزارة الداخلية.

ويحق للأحزاب التظلم أمام المحكمة الدستورية على النتائج، خلال 30 يوما من تاريخ إعلانها، ولكن بعد أن تصدر المحكمة قرارها، تصبح النتائج نهائية.